

أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في اقليم كردستان العراق للمدة (2006-2016)¹

Impact of Foreign Direct Investment Flows on Economic Growth in the Kurdistan Region of Iraq For the period (2006-2016)

ذاكر هادي عبدالله الهبيبي

أ. م. محمد مزعل حميد الراوي

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الانبار

المستخلص :

يعد نقص الموارد المالية من أبرز المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها اقليم كردستان خاصة في ظل الازمات وانخفاض اسعار النفط، فضلاً عن نقص الكوادر الفنية والتقنية المتقدمة، وبالتالي يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة لتمويل متطلبات النمو الاقتصادي، لذا هدفت الدراسة الى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة مدى أثره في النمو الاقتصادي في اقليم كردستان العراق للمدة (2006-2016)، من خلال المنهج التحليلي الوصفي، فضلاً عن المنهج الكمي القياسي اذ تم تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL). وأهم ما توصل اليه البحث هو أن للازمات السياسية والامنية والاقتصادية الداخلية منها والخارجية تأثير واضح على مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأظهرت نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية وجود أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في اقليم كردستان العراق، ويوصي الباحث بضرورة وضع سياسات من شأنها توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الانتاجية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، والعمل الجاد على تقليل القيود الادارية والبيروقراطية، والزام المستثمر الأجنبي باستقدام تكنولوجيا متقدمة وتدريب الكوادر والايدي العاملة المحلية وعدم السماح بجلب تكنولوجيا متقدمة وملوثة للبيئة، وتشجيع وتنمية الصناعات المحلية لمساعدتها في منافسة الشركات الأجنبية فضلاً عن استيعابها لجزء من الأيدي العاملة.

Abstract

The shortage of financial resources is one of the most important economic problems experienced by the Kurdistan Region, especially in light of the crises and low oil prices, as well as the lack of technical and technical staff advanced, and therefore foreign direct investment is necessary to finance the requirements of economic growth, so the study aimed at analyzing the reality of foreign direct investment and knowledge the extent of its impact on economic growth in the Kurdistan region of Iraq for the period (2006-2016), through the analytical descriptive approach, as well as a quantitative standard approach was applied as co-integration testing using a Autoregressive Distributed Lag Model Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL), The study found that there was a clear impact of the political, security and economic crises inside and outside the country on the flow of FDI, and showed the results

¹ - البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني .

of statistical and standard tests have a positive impact of FDI in the economic growth in the Kurdistan Region of Iraq, The study led to the need for policies that would guide FDI towards productive sectors in order to promote economic growth, work hard to reduce administrative and bureaucratic restrictions, and oblige foreign investors to introduce advanced technology, train local cadres and manpower, Foreign companies as well as absorption of part of the labor force.

المقدمة

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة على المستوى العالمي بشكل عام وعلى مستوى الدول النامية بشكل خاص فبعد أن كانت استراتيجية النمو الاقتصادي في الدول النامية تتسم بالشك تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر واعتباره أحد مظاهر الهيمنة الاستعمارية و وسيلة لنهب ثروات الشعوب واضعافها، مما دفعها الى اتخاذ اجراءات منعت تدفق هذا النوع من التمويل الخارجي للنمو والتنمية الاقتصادية، لذا اتجهت الى الاقتراض الخارجي من جهات رسمية بدلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر لسد احتياجاتها المالية للقيام بعملية النمو، إلا أنه في منتصف الثمانينيات ظهرت مشكلة المديونية الخارجية نتيجة عجز الدول المدينة عن سداد ديونها الخارجية، لأن أعباء هذه الديون المقترنة بتعويم أسعار الفائدة على جزء كبير منها جعل الكثير من هذه الدول أكثر عرضة للصدمات الخارجية، مما أدى بتلك الدول الى إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية باتجاه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وحدث تحول كبير حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر أساسي من مصادر التمويل الخارجي للنمو والتنمية الاقتصادية بدلاً عن مصادر التمويل التقليدية نظراً لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية من جهة، وأن القروض الخارجية غالباً ما تترتب عليها نتائج سلبية من جهة أخرى، لذا قامت معظم الدول برسم السياسات واتخاذ الاجراءات والتدابير من خلال تقديم التسهيلات والحوافز والضمانات، وإزالة المعوقات والحواجز التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة واصدار التشريعات والقوانين المشجعة على تدفقها والعمل على تطوير المنظومات المالية والمصرفية، وتخفيف القيود والحواجز الجمركية، وتسهيل الاجراءات الادارية وإزالة المعوقات البيروقراطية، من أجل خلق بيئة استثمارية مناسبة وجاذبة للاستثمار الأجنبي.

أهمية البحث

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر، التي من شأنها توفير رؤوس الأموال، وأداة لإدخال التقنيات الحديثة والخبرة الفنية والادارية الى اقليم كردستان العراق، وزيادة مهارات القوى العاملة، وإدخال الاساليب الحديثة في الانتاج، ورفع كفاءة المنتجات المحلية، وزيادة قدرتها التنافسية.

مشكلة البحث

يعاني اقليم كردستان العراق من نقص في الموارد المالية مما يجعله بحاجة ماسة الى مصادر تمويل متطلبات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة واستقدام الاساليب التكنولوجية المتقدمة، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً لذلك.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في اقليم كردستان العراق.

هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في اقليم كردستان العراق.

منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع البيانات وتحليلها، فضلاً عن المنهج الكمي القياسي اذ تم تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL).

حدود البحث

تشمل الحدود المكانية للبحث اقليم كردستان العراق، أما الحدود الزمانية فتشمل المدة (2006-2016).

هيكل البحث

من أجل اثبات فرضية البحث وتحقيق هدفه تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، تناول الاول العلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي، بينما تناول الثاني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق وأهميته النسبية، واختص الثالث بقياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في اقليم كردستان العراق للمدة (2006-2016).

واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بموضوع البحث.

المبحث الاول

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين والمختصين لما له من تأثير في المتغيرات الاقتصادية المختلفة، سواء تلك المتغيرات ذات العلاقة بالاستقرار الاقتصادي (التضخم، البطالة، النمو)، أو المتعلقة بالمتغيرات المسببة للتنمية الاقتصادية والمحفزة لها حيناً، أو المثبطة لها حيناً آخر، وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل حقلاً دراسياً مهماً ومن المواضيع الأكثر جدلاً على الصعيد العالمي في السنوات الاخيرة لأسباب متعددة منها الزيادة الهائلة في التدفق العالمي السنوي لهذا الاستثمار، مما أظهر أهميته النسبية كمصدر لرؤوس الاموال الاستثمارية للعديد من البلدان النامية فضلاً عن توفيره الأصول غير الملموسة كالمعرفة التقنية والمهارات الادارية وشبكات التسويق.

1-1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

ظهر مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر عام (1930) لأول مرة في كتابات (Harbert Feis) وبعد ثلاث عقود ظهر مصطلح الاستثمار غير المباشر (المحفطي) إذ أشار إليه (Mathew Simon) لأول مرة عام (1967) عندما تطرق إلى مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية على أسواق الأوراق المالية، ومنذ ذلك الوقت اخذ الاستثمار الأجنبي يصنف إلى صنفين استثمار مباشر واستثمار غير مباشر (محفطي) فالاستثمار المحفطي يختص بالسندات والأسهم والمؤسسات المالية والمصرفية، أما الاستثمار المباشر فهو يتضمن الاستثمار في الموجودات الثابتة (صالح، 2005: 12) ويعرف كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على انه استثمار في مشروعات في دولة معينة يقوم به المقيمون في دولة أخرى، ويؤكد صندوق النقد الدولي على وجوب أن تزيد حصة المستثمر الأجنبي عن (50%) من رأس المال، أو يتركز (25%) فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو مجموعة من المستثمرين ويكون لهم تأثير فعلي وسيطرة على قرارات وسياسات المشروع (حشاد، 2008: 149) وكذلك يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج للاستثمار بشكل مباشر والعمل في صورة وحدات تمويلية أو صناعية أو زراعية أو إنشائية أو خدمية ويكون المحرك الرئيس لهذا الاستثمار الأجنبي هو حافز الربح (الحياي، 2013: 32) وبذلك يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عبارة عن انتقال رؤوس الأموال من الدولة الأم الى الدولة المضيفة والقيام بمشاريع استثمارية مختلفة، سواء كان القائم بالاستثمار فرد أو شركة، وعادة ما تكون هذه الاستثمارات طويلة الأجل.

1-2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر أهمية كبرى في اقتصادات الدول المضيفة لما له من آثار ايجابية عديدة، اذ يساهم في زيادة الاستثمار من خلال تدفقاته الى تلك الدول، كما يلعب دوراً مهماً في ايجاد فرص عمل جديدة وبالتالي الحد من مشكلة البطالة والتي تمثل مشكلة كبيرة في الدول النامية، كما يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الاموال الاجنبية مما يجعله مصدراً هاماً للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي كما ويساهم في تنمية قطاع التصدير والذي يعد حاجة ملحة للدول النامية. (خليفة ومحمود، 2016: 5)

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر مهم من عناصر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية مقارنة بالاستدانة من الخارج والاثار الوخيمة المترتبة عليها، وبذلك يكون مساهماً في سد الفجوة بين الادخار و الاستثمار، كما ويساهم في نقل التكنولوجيا المتطورة المهارات والخبرات الادارية الحديثة الى الدول المضيفة والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الانتاج؛ نظراً لخبرة الشركات الاجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الانتاج والتسويق، ويزيد الاهتمام بالبحث والتطوير وتحسين القدرة التنافسية لاقتصادات الدول المضيفة فضلاً عن انه يساهم في زيادة الانتاج والانتاجية مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي ومتوسط نصيب الفرد منه وبالتالي يستطيع الاستثمار الأجنبي المباشر أن

يلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية في الدول المضيفة وزيادة معدلات نموها الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهية. (زكري وحسن، 2014: 6)

3-1-3- منافع ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

3-1-3-1- منافع الاستثمار الأجنبي المباشر (البعاج والكرعاوي، 2014: 316) (الشمري، 2013: 11)

3-1-3-1- المساهمة في تضيق الفجوة بين الادخار وبين متطلبات الاستثمار ويؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهما لتمويل التنمية في الدول المضيفة.

3-1-3-1- يساهم الاستثمار الأجنبي بإتاحة الفرصة للعمالة المحلية للعمل بفروع الشركات الأجنبية وحصولهم على المهارات التقنية الحديثة، إذ يقومون بنقل مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية التي اكتسبوها من الشركات الأجنبية إلى الشركات الوطنية واستخدامها عند الالتحاق للعمل بها.

3-1-3-1- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة استنزاف الخبرات الوطنية التي تعاني منها الدول النامية بما يوفره من ظروف وفرص تسعى إليها هذه الخبرات وبالتالي يحفز ويشجع على عدم هجرة الخبرات والكفاءات إلى الخارج.

3-1-3-1- تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات وخلق أسواق جديدة للتصدير فضلاً عن خلق العلاقات الاقتصادية وتنميتها مع دول أجنبية أخرى .

3-1-3-1- تنمية قدرات الإدارة المحلية وخلق ارتباطات وعلاقات اقتصادية رأسمالية أمامية وخلفية بين النشاطات الاقتصادية والخدمات المختلفة داخل الدولة المضيفة بما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي.

3-1-3-1- المساهمة في خفض عجز الموازنة من خلال الاستفادة من الإيرادات الضريبية المفروضة على المستثمر الأجنبي وكذلك من خلال زيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية وبالتالي زيادة توليد العوائد.

3-1-3-1- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة عن طريق توفير رأس المال الأجنبي واستخدامه للتكنولوجيا المتطورة والمهارات والخبرات الفنية اللازمة لتشغيلها.

3-1-3-1- مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر (مندور، 2010: 95) (سعد الدين و نايف، 2015: 209) (صالح، 2013: 368)

3-1-3-1- قد لا تتطابق استراتيجيات التنمية في الدول المضيفة مع استراتيجيات الشركات متعددة الجنسية، وبالتالي لا تحقق بعض الأهداف المرسومة لتحقيق التنمية المحلية.

3-1-3-1- إن المنافسة التي تحصل على مصادر التمويل بين الشركات الأجنبية والمحلية تكون لها آثار سلبية على الاستثمار المحلي، فضلاً عن التفوق التكنولوجي للاستثمارات الأجنبية الذي يضع الاستثمارات المحلية في منافسة غير متكافئة ومن ثم إزاحة الشركات المحلية غير القادرة على الصمود وبالتالي انخفاض الاستثمار المحلي.

1-3-2-3-3 الأثر البيئي الذي قد يسببه الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة التخلص من مخلفات الانتاج في الدول المضيفة، مما يترتب عليه آثار سلبية على البيئة وتحميل الدول المضيفة تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة، خاصة عندما يتركز في النشاطات التي تساهم في تعاضم مشاكل التلوث البيئي مثل الصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية والغاز الطبيعي وصناعة الاسمنت والأسمدة والصناعات البتروكيمياوية بدلاً من توطنها في دولها لأنها تخضع لمعايير بيئية مشددة لا تتوفر في البلدان المضيفة لاسيما البلدان النامية.

1-3-2-4 قد لا يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الى الدول المضيفة، ويحدث ذلك عندما تحتكر الشركات الأجنبية التكنولوجيا المنقولة معها لأنها أهم عامل للمنافسة، أو قد تكون التكنولوجيا متقدمة، أو عندما تكون التكنولوجيا متطورة جداً لا يمكن استيعابها في الدول المضيفة، كما وتحمل الدول المضيفة تكاليف باهظة مقابل التكنولوجيا المنقولة.

1-3-2-5 عند تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما يقوم المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج بسبب عدم توفرها أو أنها قليلة الجودة مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الواردات وبالتالي يكون له أثر سلبي على الميزان التجاري، وكذلك سوف يكون هناك أثر سلبي على ميزان المدفوعات في حالة قيام المستثمرين الأجانب بتحويل أموالهم إلى الخارج.

1-3-2-6 قد تحصل الشركات الأجنبية على أرباح أكبر من التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي حال تحويلها الى الخارج فإن ذلك يشكل استنزافاً للموارد المحلية.

1-3-2-7 قد تمارس هذه الاستثمارات ضغوط على مستوى الدول الصغيرة نسبياً بهدف اتباع سياسات انمائية محددة، قد لا تكون في صالحها، فضلاً عن بعض الاعتبارات الاستراتيجية مثل تعميق النفوذ الاقتصادي والسيطرة على مصادر الطاقة لضمان الإمدادات للدول الأم بالتنسيق مع بعض الجهات الرأسمالية المستفيدة محلياً، مما قد يؤدي الى ممارسة ضغوط سياسية.

1-4- مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ونسبة تطوره فهو محل اهتمام الباحثين الاقتصاديين وتبرز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس طبيعة الوضع الاقتصادي القائم ويوضح إلى حد كبير حالة باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة، فأن العمل على تحسين معدلات النمو الاقتصادي يؤدي ضمناً إلى رفع المستوى المعيشة وإيجاد فرص عمل وتقليل نسبة البطالة ورفع مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الاستثمار والإنتاج، ويعبر الارتفاع أو الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي عن تحسن مستوى النشاط الاقتصادي أو تدهوره في البلد المعني (الجبوري، 2015: 40) ويعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في معدل الفرد الحقيقي من الدخل (ناصر، 2007: 367) أو هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي بين مدتين (الوادي وآخرون، 2010: 343) ويعرف بأنه زيادة قدرة اقتصاد معين على توفير السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة بغض النظر عن كون مصدر التوفير محلياً أم خارجياً (معروف، 2005: 347) وكذلك يعرف على أنه حدوث زيادة في الدخل الحقيقي للفرد وليس بالضرورة أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن تغيرات هيكلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي (العيسى وقطف، 2006: 13) لذا تتفق معظم الآراء

على أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي وزيادة معدل نصيب الفرد من الدخل القومي (البياتي والشمري، 2009: 467) إذ يشير النمو الاقتصادي الى الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد (Ruffin and Gregory, 1997:304) ويمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي الناتجة عن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل القومي الحقيقي.

1-5- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

يعد الاستثمار ذات أهمية بارزة في دعم النمو الاقتصادي بسبب ما يتركه من أثر في رفع الطاقة الإنتاجية للبلد وكذلك يعد وسيلة فاعلة في تغيير هيكل الاقتصاد القومي وتنوع هيكله الإنتاجي مما يساهم في تصحيح الاختلالات الهيكلية لذا فهو يرتبط بعلاقة ايجابية مع النمو الاقتصادي. ويمكن توضيح اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية كالآتي:

1-5-1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النقد الأجنبي (خضراوات والروسان، 2012: 24)

إن نسبة الأثر الذي يتركه الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي المتدفق إلى الدول المضيفة يعتمد على عدة عوامل أهمها حجم رؤوس الأموال التي تجلبها الشركات الأجنبية في بداية الاستثمار ومدى تأثير هذه الشركات على نقل المدخرات المحلية من وإلى مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال وكذلك مقدار القروض التي تمنحها البنوك المحلية للشركات تؤدي دوراً ايجابياً في جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، ومقدار الأرباح التي تحول إلى الخارج مقارنة بمقدار الأرباح التي تم إعادة رسملتها فكلما انخفض مقدار الأرباح التي يتم تحويلها إلى الخارج كان له أثر إيجابي على كمية النقد الأجنبي وبالعكس، فضلاً عن المستلزمات المالية الأخرى وحجم المشروع الاستثماري (صغير أم كبير) وكذلك أهمية نوع الاستثمار أو ملكية المشروع الاستثماري وتبرز هذه الأهمية في أن الاستثمارات ذات الملكية المطلقة للمستثمر الأجنبي تقوم بإعادة استثمار جزء كبير من الأرباح المحققة بعد الضريبة، وإذا كان المشروع الاستثماري يستخدم رأس مال كثيف فإنه يساهم في زيادة الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الداخل خاصة الأموال المطلوبة للاستثمار المبدئي.

1-5-2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات

هناك رأيين لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات إذ يؤكد الرأي الأول على أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادتها يؤثر بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات وذلك عندما تلجأ الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية مقابل الحصول على العملة المحلية لتمويل مدفوعاتها المحلية أو الاستثمار في القطاعات التي تنتج لتحل محل الاستيرادات إذ تساهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية مما يؤدي إلى تخفيض الاستيراد وبالتالي يكون له أثر ايجابي على ميزان المدفوعات، أما الرأي الثاني فيؤكد على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر فيما إذا ساهم في رفع حجم الصادرات إلى الدول الأخرى أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم إذ يلاحظ ان الشركات الأجنبية الداخلة في أسواق التصدير ستحقق النجاح بسبب ما تملكه منتجاتها من سمعة راسخة بالجودة وموثوقية التوريد وكذلك تتوافر لها المعرفة بالأسواق العالمية، ويلاحظ في البداية زيادة واردات السلع الرأسمالية التي تحتاجها الشركات الأجنبية وعندما تبدأ بالإنتاج فإنها ستقوم بسد جزء من احتياجات السوق المحلية من السلع النهائية والسلع الأخرى التي كانت تستورد من قبل الدولة المضيفة وبالتالي سوف تتخفض الواردات مقابل زيادة الصادرات مما يعني تحسين ميزان المدفوعات. (الجبوري، 2016: 150)

1-5-3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التكنولوجيا

إن مسألة نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت أحد أولويات صانعي القرار في الدول المضيفة، إذ قامت هذه الدول بالعمل على تحرير أنظمتها الخاصة لنقل التكنولوجيا لتصبح أكثر ملائمة لظروفها الاقتصادية، كما عملت على رفع قدراتها الاستيعابية وزيادة الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية لتوطين التكنولوجيا المنقولة، وتؤثر بعض العوامل في نقل التكنولوجيا ونوعيتها إلى البلد المضيف كالظروف الاقتصادية والاجتماعية خاصة مستوى التنمية البشرية وتوفر الأيدي العاملة الماهرة والإدارة الكفوءة، وكذلك يكون لنوعية الاستثمار دوراً في نقل التكنولوجيا إذ تكون استفادة الشركات المحلية محدودة عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مشروع جديد أما إذا كان اقتناء أو اندماج فيكون لهما دور أكبر في نقل التكنولوجيا من البلد الأم إلى البلد المضيف ومن الضروري التأكيد على أن نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون له أثر أكبر في البلد الذي يتمتع بوجود مناخ علمي جيد وإمكانات بحثية تمكنه من الاستفادة من هذه التقنية وتطويرها. (شلفوم، 2012: 72)

1-5-4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيجاد فرص عمل للعمالة المحلية من خلال التوسع الأفقي في المشاريع ذات الأحجام الكبيرة التي يقوم بها المستثمر الأجنبي والتي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة وغير ماهرة وبالتالي يساهم في تقليل معدلات البطالة في الدول المضيفة وكذلك تقوم الشركات الأجنبية ببرامج لتدريب وتطوير مهارات وقدرات الأيدي العاملة وبالتالي تطوير رأس المال البشري، و يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ايجابي في الإنتاج والتشغيل فالشركات المحلية قد لا تدرك الفرص المتاحة للاستثمار أو ربما تدرك ذلك ولكنها لا تستطيع تنفيذها بسبب ضعف الإمكانيات المالية والفنية بينما الشركات الأجنبية أو المستثمر الأجنبي لديه قدرة وخبرات سابقة في تنفيذ المشاريع وبالفتون الإنتاجية والتسويقية وبالتالي يكون أكبر قدرة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية مما يؤدي إلى خلق فرص عمل ومدخيل جديدة في البلدان المضيفة وبذلك تزداد العمالة ويزداد تصدير المنتجات الكثيفة العمالة نسبياً، ويظهر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتشغيل من خلال القيمة المضافة الناتجة عن استخدام عناصر الإنتاج المحلية وليست الأجنبية وكذلك يؤخذ بنظر الاعتبار مصدر المدخلات المستخدمة في الشركات الأجنبية المنفذة للاستثمار عن تصدير مساهمة الاستثمار في الإنتاج والتشغيل. (الجبوري، 2016: 149)

المبحث الثاني

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق وأهميته النسبية

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان حديث العهد نسبياً ولم يحظَ بالاهتمام إلا بعد عام (2005) وذلك بسبب الظروف السياسية والأمنية التي مر بها العراق وانعكاساتها على مجمل النشاط الاقتصادي في عموم العراق، إذ يهدف هذا الفصل الى تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في اقليم كردستان العراق والتعرف على مدى أهميته النسبية في إحداث الآثار المرغوبة في الهيكل الاقتصادي للإقليم من خلال تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي في النمو الاقتصادي.

1-2- مبررات لجوء إقليم كردستان العراق الى الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك جملة مبررات دفعت بالإقليم للجوء الى الاستثمار الاجنبي المباشر أهمها ما يأتي: (التميمي، 2008: 198-

2-1-1- إن حاجة الاقليم الى الموارد المالية لا يمكن تغطيتها من المدخرات المحلية بشكل كامل مما دفع به الى اللجوء الى الاستثمار الأجنبي المباشر لسد الفجوة بين المدخرات المتوفرة وبين الاستثمارات المطلوبة.

2-1-2- سد الفجوة بين الاستيرادات والصادرات إذ يعاني العراق عموماً والاقليم بشكل خاص من فجوة كبيرة بين الاستيرادات المتنوعة والمكلفة وبين صادرات شديدة التركيز والتي تتكون من سلعة واحدة أو سلعتين وعلى وجه الخصوص من الموارد الطبيعية كالنفط وبالتالي عدم كفاية ايرادات الصادرات لتغطية كلفة الاستيرادات، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتغطية جزء من هذه الفجوة عن طريق اقامة مشاريع وصناعات متنوعة في الاقليم على أمل أن تؤدي الى زيادة الصادرات وتنوعها واحتكاكه بالسوق العالمي.

2-1-3- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر بديل جيد عن الاقتراض؛ لأنه لا تترتب عليه أعباء سداد الاقساط والفوائد، فضلاً عن اجراءات إعادة الجدولة التي تنقل كاهل الطرف المدين.

2-1-4- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وبالتالي حصول الاقليم على تكنولوجيا متقدمة مما يؤدي الى استغلال الموارد المحلية بشكل أفضل.

2-1-5- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض نسبة البطالة في الاقليم من خلال خلق فرص عمل جديدة.

2-1-6- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الى تحفيز بعض الشركات المحلية في الاقليم عن طريق زيادة المنافسة مما يؤدي الى رفع جودة منتجاتها وانخفاض أسعارها.

2-1-7- يعاني الاقليم من نقص كبير في الكوادر المؤسسية والادارية والخبرات والايدي العاملة المدربة، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لنقل هذه الخبرات وتدريب الكوادر المحلية واتباع الاساليب الادارية المتقدمة.

2-2- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقليم كوردستان العراق

توجد العديد من المعوقات للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقليم أهمها ما يأتي: (خلف، 2010: 8) (عباس، 2013: 9)

2-2-1- تعقيد الاجراءات الحكومية على صعيد الاعمال في الاقليم، فضلاً عن الافتقار الى الشفافية وتفشي البيروقراطية والفساد المالي والإداري، والتي تعد عوامل طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر.

2-2-2- تخلف النظام الضريبي والنظام المصرفي وصعوبة الاجراءات وعدم وضوحها خاصة فيما يتعلق بتمويل المشروعات الاستثمارية، وعدم توفر سوق مالية متطورة، مما يشكل عاملاً معوقاً للاستثمار.

2-2-3- الروتين وتأخير إنجاز الاجراءات التي تسبق اقامة المشروع الاستثماري، إذ لم تُفَعَّل هيئة الاستثمار بما فيه الكفاية للقيام بدور فعّال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كما تقوم به الوكالات التي اوكلت اليها هذه المهمة في الدول الآخذة بالنمو، إذ يستلزم أخذ الموافقة لمشروع معين الحصول على رخصة العديد من الدوائر المعنية والمختلفة، ويأخذ هذا الأمر وقت طويل.

2-2-4- غياب التنسيق بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم و وجود قضايا عالقة تثير المشاكل بين الطرفين مثل قضية العقود النفطية التي أبرمتها حكومة الإقليم ولم توافق عليها الحكومة المركزية، فضلاً عن أن وزارة النفط العراقية قد استبعدت كافة الشركات التي وقعت عقوداً مع حكومة الإقليم من الدعوات التي وجهتها للشركات العالمية للاستثمار النفطي في العراق.

2-2-5- نقص الكفاءات والأيدي العاملة الماهرة، إذ أن عدم توفر العمال الماهرين بشكل كافي يعد ظاهرة سلبية تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقليم.

2-2-6- على الرغم من الاستقرار النسبي الذي يتميز به الاقليم إلا أنه يبقى ضمن العراق ويتبع للدولة والحكومة الاتحادية، فضلاً عن أن الاقليم يقع في قلب منطقة غير مستقرة سياسياً وأمنياً مما يجعلها أقل ترحيباً بالاستثمار الأجنبي المباشر.

2-3- السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى اقليم كوردستان (العبيدي وفيحان، 2010: 118-119) (العقبي، 2011: 45-48)

2-3-1- توفر الإرادة السياسية والتشريعية والتنفيذية والتي تمثل العامل الاول والأهم لنجاح سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، شرط أن تترجم هذه الإرادة الى خطوات فعلية تتمثل بتحقيق وضمان استمرار الاستقرار السياسي والأمني والاجراءات التشريعية والتنفيذية بما يؤدي الى خلق بيئة استثمارية مناسبة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

2-3-2- تحديد الأهداف المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لا بد أن تكون الاهداف الموضوعية واضحة ومحددة، فهل يراد من (FDI) المتدفق الى الاقليم اشباع السوق المحلي أو زيادة الكفاءة الاقتصادية أو زيادة الصادرات أو الاستثمار في المواد الاولية (النفط مثلاً)، ان الغرض من تحديد الاهداف هو تحديد نوعية الـ(FDI) الملائم لتحقيق هذه الأهداف وبالتالي تكون الحوافز والتسهيلات موجهة حسب الهدف المحدد منه ومن ثم تحقيق الهدف بأقل تكاليف، مع التأكيد على أن يكون الاستثمار الأجنبي مكملاً للاستثمار المحلي وليس بديلاً عنه.

2-3-3- دعم قطاع التربية والتعليم وتطوير نظامه في كافة مراحلته ومستوياته وتخصصاته، بدءاً من التعليم الابتدائي والثانوي والمهني، ومروراً بالتعليم التقني والجامعي، وصياغة مناهجه وفقاً لاحتياجات السوق والاقتصاد بما يضمن الجمع بين النظرية والتطبيق العملي لها، لكونه استثماراً في الموارد البشرية، لتخريج واعداد قوى عاملة متعلمة وماهرة، إذ تمثل عنصراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-3-4- التقليل من الاجراءات البيروقراطية ومكافحة الفساد الإداري والمالي الذي يمثل جزءاً مهماً من التكاليف، وتحسين بيئة الاعمال من خلال تبسيط وتنظيم الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بممارسة الأعمال والاستثمار.

2-3-5- تطوير النظام المالي والمصرفي بما يؤدي الى رفع معدلات الادخار المحلي وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، والتوسع في منح التسهيلات المصرفية والقروض التمويلية، وخلق أسواق للأوراق المالية تعتمد على قواعد الحوكمة.

2-3-6- ضرورة تعزيز هيئة الاستثمار في إقليم كردستان على أن تتمتع بصلاحيات واسعة في تقدير المناخ العام للاستثمار وتوفير المعلومات عن المشاريع المختلفة المراد تمويلها باستثمارات أجنبية وحجم رأس المال والامتيازات المالية والضريبية، لأن غياب هذه المعلومات يؤثر سلبياً في تدفق الاستثمارات ويؤدي بالتالي إلى ضعف الأهمية الاقتصادية والتجارية للإقليم.

2-3-7- ضرورة تفعيل خدمة النافذة الواحدة في هيئة استثمار الإقليم ومتابعة عملها من خلال منح الهيئة صلاحيات أكبر فيما يتعلق بأعمالها، وضرورة الزام الدوائر الحكومية بالتعاون معها، والغاء التعارض بين قانون الاستثمار والقوانين التي تخضع لها الدوائر الحكومية.

2-3-8- ضرورة العمل الجاد على تطوير البنية التحتية في الإقليم لكي تشكل الدعامة الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاستثمارات المحلية.

2-3-9- تدريب الكوادر البشرية المحلية في الإقليم وتأهيلها وتبني سياسات ترفع من نوعية العامل ومهارته والتزامه.
2-3-10- الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدعاية والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة والقطاعات الجاذبة للاستثمار، بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وعقد لقاءات مع المستثمرين وإبرام الاتفاقات مع مختلف الدول.

2-4- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذباً واضحاً متأثراً بالظروف والاضطرابات السياسية والامنية والاقتصادية وانعكاساتها على البيئة الاستثمارية، ويمكن توضيح ذلك كما في الجدول (1-2).

جدول (1-2) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق (مليون دولار)

السنوات	عدد المشاريع	التدفقات الاستثمارية	الأهمية النسبية %
2006	-	-	-
2007	2	735	10.13
2008	4	123	1.69
2009	5	129	1.77
2010	6	867	11.95
2011	8	567	7.82
2012	12	666	9.18
2013	6	2442	33.66
2014	3	873	12.03
2015	3	813	11.21

0.55	40	3	2016
100	7255	52	المجموع

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على هيئة الاستثمار في الإقليم كوردستان، مديرية الدراسات والمعلومات، تقرير الاستثمار (2006-2016)، صفحات متفرقة.

يتضح من الجدول (1-2) أنه لم يتم تسجيل أي مشروع استثماري من قبل المستثمرين الأجانب في عام (2006)، ربما يعود ذلك إلى تردي الوضع الأمني في هذا العام والأعوام التي سبقته مما شكل بيئة طاردة للاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تأخر إقرار قانون الاستثمار رقم (4) الذي تضمن حوافز وضمانات للمستثمر الأجنبي والذي تم إقراره في (4 / 2006/7)، وبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق إلى الإقليم في بداية عام (2007) إذ بلغ (735) مليون دولار وبأهمية نسبية (10.13%) من إجمالي FDI خلال مدة الدراسة، ويعود ذلك إلى الإجراءات المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما تطبيق قانون الاستثمار رقم (4) لسنة (2006) الذي أدى إلى تغييرات جوهرية في مفهوم الاستثمار من خلال الإعفاءات الكبيرة من الضريبة على الأرباح ومعاملة المستثمر الأجنبي كالمستثمر المحلي و حرية تحويل العوائد وغير ذلك من الإجراءات التي تضمنها هذا القانون، فضلاً عن الاستقرار الأمني في الإقليم و وجود منافذ حدودية متعددة داخل الإقليم، وانخفض حجم FDI إلى (123) مليون دولار في عام (2008) بأهمية نسبية (1.69%)، وفي عام (2009) بلغ حجم الاستثمار (129) مليون دولار بأهمية نسبية (1.78%)، ويعود سبب الانخفاض إلى تأثيرات المناخ الاستثماري في عموم العراق والتهديدات الامنية، فضلاً عن انعكاسات الأزمة المالية العالمية، وفي عام (2010) ازداد حجم الاستثمار إلى (867) مليون دولار بأهمية نسبية (11.95%) بنسبة نمو (572%) نسبة إلى عام (2009)، وفي عام (2011) انخفض حجم FDI إلى (567) مليون دولار وبأهمية نسبية (7.82%)، ثم ازداد إلى (666) مليون دولار في عام (2012) بأهمية نسبية (9.18%)، أما عام (2013) فقد شهد ارتفاعاً في كبراً في حجم FDI وصل إلى (2442) مليون دولار بأهمية نسبية (33.66%) وبنسبة نمو (267%) نسبة إلى عام (2012)، إذ شكلت أعلى نسبة خلال مدة الدراسة وذلك نتيجة لتعافي الاقتصاد العالمي من آثار الازمة المالية العالمية وزيادة حركة الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن تحسن الوضع الأمني والسياسي في العراق وبالتالي تشكلت بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي عام (2014) انخفض حجم FDI إلى (873) مليون دولار بأهمية نسبية (12.03%)، أما في عام (2015) فقد بلغ FDI (813) مليون دولار بأهمية نسبية (11.21%)، وفي عام (2016) انخفض حجم FDI ليصل إلى (40) مليون دولار بأهمية نسبية (0.55%) وهي أدنى نسبة خلال مدة الدراسة، ويعود سبب الانخفاض في الثلاث سنوات الأخيرة إلى تدهور الأوضاع السياسية والامنية والاقتصادية في المنطقة بشكل عام وفي العراق بشكل خاص وانعكاساتها السلبية على البيئة الاستثمارية في إقليم كوردستان.

2-5- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر

من المعروف أن المستثمر الأجنبي يركز في القطاعات التي تكون فيها فترة استرداد رأس المال قصيرة والربح فيها مضمون، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتوجه نحو القطاعات والأنشطة التي تدر أعلى عائد، والجدول (2-2) يوضحان توزيع FDI حسب القطاعات الاقتصادية في الإقليم للمدة (2006-2016).

جدول (2-2) توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية في إقليم كردستان العراق للمدة (2006-2016)

مليون دولار

الأهمية النسبية %	التدفقات الاستثمارية	عدد المشاريع	القطاعات
46	3337	8	قطاع السياحة
25.25	1832	15	قطاع الإسكان
16.06	1165	15	قطاع الصناعة
9.65	700	1	قطاع البنوك
1.73	126	3	قطاع التعليم
0.98	71	7	قطاع التجارة
0.18	13	1	قطاع الزراعة
0.15	11	2	قطاع الصحة
100	7255	52	المجموع

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على هيئة الاستثمار في إقليم كردستان، مديرية الدراسات والمعلومات، تقرير الاستثمار (2006-2016)، صفحات متفرقة.

نلاحظ من الجدول (2-2) ان أعلى قطاع من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو القطاع السياحي بمقدار (3337) مليون دولار وبأهمية نسبية حوالي (46%)، وذلك لما يتمتع به الإقليم من طبيعة جغرافية ومرافق سياحية تجعله منطقة جاذبة للسياحة ويعد قطاع السياحة من القطاعات المهمة الجاذبة للاستثمار الأجنبي في الإقليم، وكان بالمرتبة الثانية قطاع الإسكان بأهمية نسبية (25.25%) وبتكلفة استثمارية (1832) مليون دولار، ويعود سبب ارتفاع حجم الاستثمار هذين القطاعين إلى انخفاض نسبة المخاطرة وسرعة استرداد الكلف الاستثمارية وارتفاع الأرباح، فضلاً عن زيادة الكثافة السكانية في الإقليم وزيادة أعداد السائحين مما يتطلب زيادة عدد الوحدات السكنية، وكان القطاع الصناعي بالمرتبة الثالثة بأهمية نسبية (16.06%) وبتكلفة استثمارية (1165) مليون دولار، ثم قطاع البنوك بأهمية نسبية (9.65%) وبتكلفة استثمارية (700) مليون دولار، أما القطاع الزراعي الذي يعد من القطاعات الرئيسية والمهمة في الاقتصاد لما له من دور كبير في تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاستيراد مما ينعكس بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات فقد كان بالمرتبة السابعة وقبل الأخيرة، إذ كانت أهميته النسبية منخفضة جداً قياساً بباقي القطاعات إذ بلغت (0.18%) وبتكلفة استثمارية (13) مليون دولار، ولقد كان قطاع الصحة بالمرتبة الأخيرة وبتكلفة استثمارية (11) مليون دولار بأهمية نسبية (0.15%)، علماً أن القطاع النفطي يعد من أبرز القطاعات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن لا تتوفر أي بيانات عن الاستثمار في هذا القطاع الحيوي المهم إذ تتحفظ حكومة إقليم كردستان على هذه البيانات بسبب الخلافات بين الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة إقليم كردستان حول قانون النفط والغاز والائيرادات النفطية من صادرات النفط في الاقليم والموازنة، فضلاً عن الخلافات السياسية والادارية.

2-6- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI حسب جنسية المستثمر

لقد ساهمت مجموعة من الدول من خلال شركاتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم منها دول عربية مثل (الإمارات العربية المتحدة، جمهورية مصر، جمهورية لبنان، دولة الكويت، المملكة الأردنية)، وكذلك دول الجوار (تركيا، إيران) فضلاً عن دول أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والصين، ويمكن توضيح عدد الدول الأجنبية المستثمرة في الإقليم وكذلك عدد مشاريع كل دولة وحجم الاستثمارات كما في الجدول (2-3).

جدول (2-3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب جنسية المستثمر في إقليم كردستان العراق للفترة (2006-2016) مليون دولار

الأهمية النسبية %	التدفقات الاستثمارية	عدد المشاريع	الدول المستثمرة
45.68	3314	3	الإمارات
15.63	1134	17	تركيا
14.00	1016	9	لبنان
12.23	887	4	ألمانيا
4.73	343	1	كندا / كوريا
2.95	214	3	بريطانيا
1.92	139	2	نيوزلندا
1.60	116	4	الولايات المتحدة
0.34	25	2	إيران
0.32	23	1	الصين
0.19	14	1	السويد
0.15	11	1	الكويت
0.11	8	1	سوريا
0.10	7	1	لبنان / فرنسا
0.04	3	1	روسيا
0.01	1	1	جورجيا
100	7255	52	المجموع

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على هيئة الاستثمار في إقليم كردستان، مديرية الدراسات والمعلومات، تقرير الاستثمار (2006-2016)، صفحات متفرقة.

يتضح من الجدول (2-3) أن أعلى حجم للتدفقات الاستثمارية كان من نصيب دولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ قدره (3314) مليون دولار وبأهمية نسبية بلغت (45.68%)، وكانت تركيا بالمرتبة الثانية بمبلغ (1134) مليون دولار وبأهمية نسبية (15.63%)، وكانت لبنان بالمرتبة الثالثة بمبلغ (1016) مليون دولار وبأهمية نسبية (14.00%)، وألمانيا بالمرتبة الرابعة بمبلغ (887) مليون دولار وبأهمية نسبية (12.23%)، قد يعود سبب ازدياد تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر لهذه الدول نتيجة العلاقات الجيدة بين هذه الدول والاقليم فضلاً عن قرب البعض منها وموقعها الجغرافي من الاقليم، وكانت الدول الاخرى بنسب متدنية بلغ مجموعها (12.46%)، إذ جاءت جورجيا في المرتبة الأخيرة بمبلغ (1) مليون دولار وبأهمية نسبية (0.01%).

2-7- الأهمية النسبية لأنواع الاستثمار في الإقليم

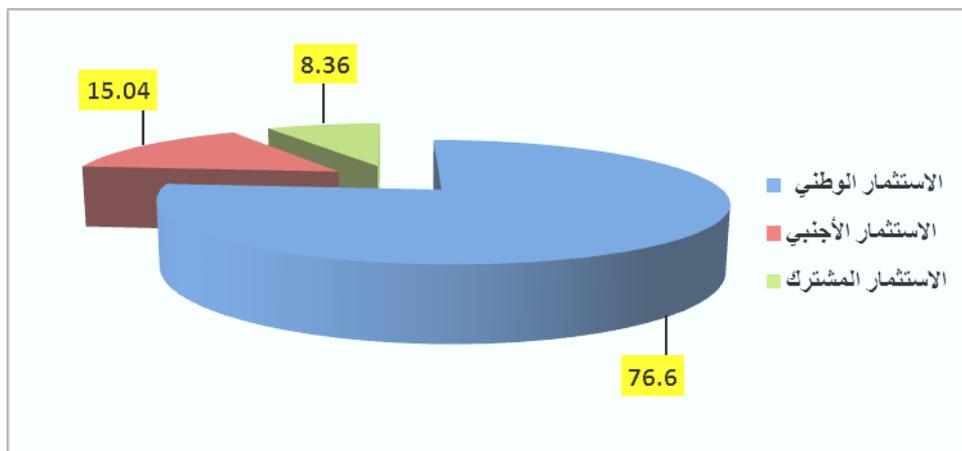
يمكن معرفة الأهمية النسبية لأنواع الاستثمار إقليم كردستان من خلال الجدول (2-4) والشكل (2-1).

جدول (2-4) الأهمية النسبية لأنواع الاستثمار في إقليم كردستان العراق للمدة (2006-2016) مليون دولار

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	التدفقات الاستثمارية	الأهمية النسبية %
الاستثمار الوطني	670	36962	76.60
الاستثمار الأجنبي	52	7255	15.04
الاستثمار المشترك	30	4033	8.36
المجموع	752	48250	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على هيئة الاستثمار في إقليم كردستان، مديرية الدراسات والمعلومات، تقرير الاستثمار (2006-2016)، ص 66-67.

يتضح من الجدول (2-4) والشكل (2-1) أن المجموع الكلي للتدفقات الاستثمارية خلال مدة الدراسة بلغ حوالي (48250) مليون دولار، وأن الأهمية النسبية لتوزيع المشاريع الاستثمارية أوضحت أن الاستثمار الوطني كان صاحب الحصة الأكبر بأهمية نسبية (76.60%) وتكلفة استثمارية بلغت حوالي (36962) مليون دولار، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر كان بالترتيب الثاني بأهمية نسبية (15.04%) وبكلفة استثمارية (7,255) مليون دولار، وكان الاستثمار المشترك بالترتيب الثالث بأهمية نسبية (8.36%) وبكلفة استثمارية (4033) مليون دولار، وتجدر الإشارة إلى ان جزء من الاستثمار المشترك هو استثمار أجنبي مباشر، وبافتراض ان (50%) من الاستثمارات المشتركة كانت أجنبية فأن الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر سوف تصل إلى (19.22%) من إجمالي الاستثمار في إقليم كردستان خلال مدة الدراسة.



الشكل (2-1) الأهمية النسبية لأنواع الاستثمار للمدة (2006-2016)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-4).

8-2- نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

تعكس نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي ومن ثم ما يمكن أن يتركه هذا الاستثمار من أثر على الوضع الاقتصادي في إقليم كردستان، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (2-5) والشكل (2-2).

جدول (2-5) نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كردستان العراق (مليون دولار)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (1) FDI	الناتج المحلي الإجمالي (2) GDP	نسبة مساهمة FDI في (3) % GDP
2006	-	6011	-
2007	735	12269	5.99
2008	123	21097	0.58
2009	129	19645	0.65
2010	867	19866	4.36
2011	567	20513	2.76
2012	666	23671	2.81
2013	2442	29000	8.42
2014	873	26952	3.23
2015	813	26195	3.10
2016	40	24149	0.16
المجموع	7255	-	3.21

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

(1) وزارة التخطيط، حكومة إقليم كردستان، هيئة الإحصاء، قسم الحسابات القومية، سجلات غير منشورة (2006-2016).

(2) هيئة الاستثمار في إقليم كردستان، مديرية الدراسات والمعلومات، تقرير الاستثمار (2006-2016)، صفحات متفرقة.

(3) من عمل الباحث.

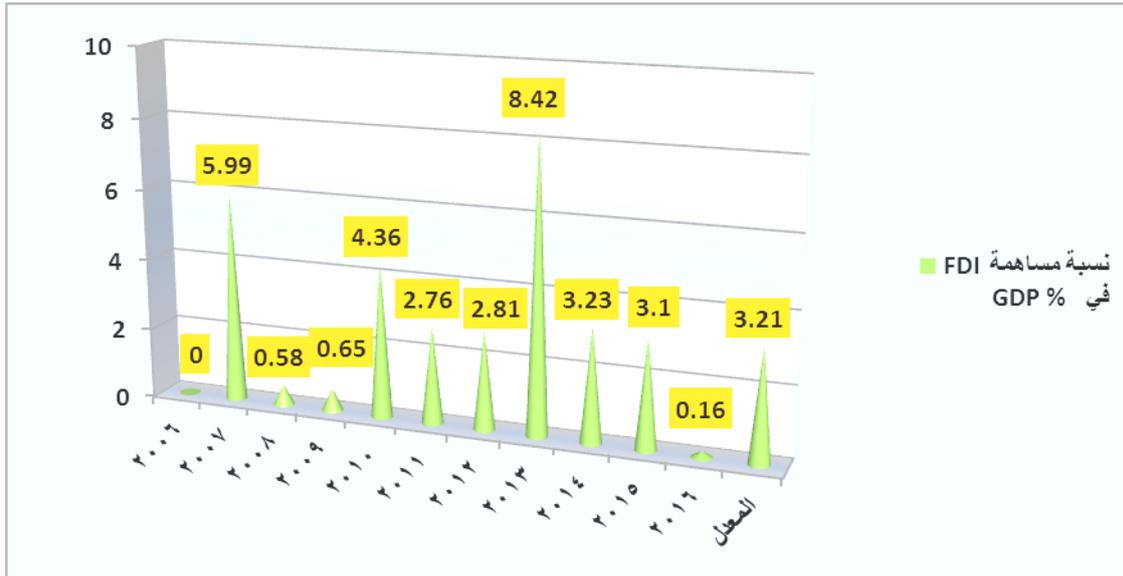
- تم احتساب معدل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تقسيم مجموع النسب (نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي) على عددها للمدة (2007-2016) أي مجموع القيم مقسوماً على عددها وتم استبعاد سنة (2006) لأنه لا يوجد استثمار أجنبي في هذه السنة.

ينضح من الجدول (2-5) والشكل (2-2) أنه في عام (2006) لم يتم تسجيل أي مشروع استثماري أجنبي وان الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي (6011) مليون دولار، أما في عام (2007) فقد بلغت نسبة مساهمة FDI في GDP حوالي (5.99%)، وفي عام (2008) انخفضت نسبة مساهمة FDI إلى (0.58%) بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية،

ثم بلغت نسبة المساهمة (4.36%) في عام (2010)، وفي عام (2013) ازداد تدفق FDI بشكل كبير بنسبة نمو (267%) نسبة إلى عام (2012) وكذلك ازداد GDP بشكل كبير، إذ شكلت أعلى المستويات خلال مدة الدراسة وبلغت نسبة مساهمة FDI في GDP (8.42%) خلال هذا العام وهي أعلى نسبة، ويعود سبب ذلك الى تحسن الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية، وفي عام (2014) انخفضت نسبة المساهمة الى (3.23%)، ثم انخفضت نسبة مساهمة FDI في GDP لتصل الى (0.1%) في عام (2016)، وهي أدنى نسبة خلال مدة الدراسة.

أن الجزء الأكبر من التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كردستان تعتمد على التغيرات في إيرادات مبيعات النفط الخام، مع ترك نسبة محددة للاستثمارات (الوطنية، المشتركة، الأجنبية)، فضلاً عن مساهمة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما يؤكد انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في عام (2009) نتيجة انعكاسات الازمة العالمية على اسعار النفط وبالتالي على الموازنة العامة، وكذلك الانخفاض المستمر في الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاعوام (2014، 2015، 2016) نتيجة تأثير الظروف السياسية والامنية والاقتصادية إذ صاحبها انخفاض كبير في اسعار النفط وما لها من انعكاسات سلبية على الموازنة العامة، وكذلك الاشكالات السياسية والتقاطعات الادارية بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان التي نتج عنها قطع حصة اقليم كردستان من الموازنة الاتحادية مما تسبب بأزمة مالية حادة في الاقليم وصلت الى عدم قدرة حكومة الاقليم على تسديد رواتب الموظفين، فضلاً عن التحديات الأمنية في المنطقة وفي العراق بشكل خاص والتي كان لها تأثير سلبي على البيئة الاستثمارية في الاقليم مما تسبب في انخفاض معدلات الاستثمار بجميع أنواعه (الوطني، المشترك، الأجنبي) خلال الثلاثة اعوام الأخيرة، ان جميع العوامل التي ذكرت كان لها تأثير على الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي على النمو الاقتصادي في الاقليم وكلاً حسب أهميته النسبية.

تظهر أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، إذ تبين أن معدل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي كان (3.21%) خلال مدة الدراسة، ان هذه النسبة لا تعكس وحدها أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وحاجة الاقتصاد الكوردستاني اليه بقدر ما ينظر الى ما سينتجه هذا النوع من الاستثمار من سلع وخدمات، فضلاً عن الأثر المترتب على هذا الانتاج من توفير فرص عمل، وزيادة الصادرات وخفض الاستيرادات، واستقدام تكنولوجيا متطورة.



الشكل (2-2) نسبة مساهمة FDI في GDP (مليون دولار)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-5).

2-9- الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان إلى عموم العراق

لقد كان هناك تذبذب واضح في الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان نسبة إلى مجموع العراق ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (2-6).

جدول (2-6) الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان الى عموم العراق (مليون دولار)

السنوات	FDI لعموم العراق (1)	FDI لإقليم كردستان (2)	الأهمية النسبية % (3)
2006	383	-	-
2007	972	735	75.61
2008	1856	123	6.62
2009	1598	129	8.07
2010	1396	867	62.10
2011	2082	567	27.23
2012	3400	666	19.58
2013	5131	2442	47.59
2014	4782	873	18.25
2015	3469	813	23.43
2016	-	40	-
المجموع	25069	7255	32.05

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- (1) صندوق النقد الدولي، دليل الإحصاءات والبيانات، الإحصاءات المالية الدولية (2006-2013).
 - (2) هيئة الاستثمار في إقليم كردستان، مديرية الدراسات والمعلومات، تقرير الاستثمار (2006-2016)، صفحات متفرقة.
 - (3) من عمل الباحث.
- تم احتساب الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان الى عموم العراق من خلال تقسيم مجموع الأهمية النسبية على عددها، إذ تم استبعاد سنة (2006) لأنه لا يوجد استثمار أجنبي في الاقليم في هذه السنة، وكذلك استبعاد سنة (2016) لأنه لا تتوفر البيانات الخاصة بها بالنسبة لعموم العراق، إذ تم تقسيم مجموع القيم على عددها للمدة (2007-2015).

يتضح من الجدول (2-6) انه في عام (2006) بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عموم العراق (383) مليون دولار بينما لم يتم تسجيل أي مشروع استثماري أجنبي في الإقليم، وفي عام (2007) بلغت الأهمية النسبية (75.61%) إذ شكلت أعلى نسبة خلال مدة الدراسة، وانخفضت في عام (2008) إلى (6.62%)، وفي عام (2013) ارتفعت التدفقات بشكل كبير إذ بلغت أعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة سواء لعموم العراق أو لإقليم كردستان بواقع (2442) مليون دولار للإقليم و (5131) مليون دولار لعموم العراق نتيجة لتحسن الأوضاع السياسية والامنية والاقتصادية إذ بلغت الأهمية النسبية (47.59%)، ثم انخفضت الأهمية النسبية لتصل الى (23.43%) في عام (2015) بواقع (813) مليون دولار للإقليم و (3469) مليون دولار لعموم العراق، وفي عام (2016) انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى إقليم كردستان لتصل إلى (40) مليون دولار، أما في عموم العراق فلم تتوفر البيانات الخاصة بهذا العام، ويعود سبب انخفاض تدفقات FDI في الثلاث أعوام الاخيرة الى تدهور الأوضاع السياسية والامنية والاقتصادية في العراق مما شكل بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر فضلاً انعكاسات الازمة المالية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط الخام، وبالتالي يكون المجموع الكلي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم (7255) مليون دولار، أما في عموم العراق فبلغ حوالي (25069) مليون دولار، إذ بلغت الأهمية النسبية لـ FDI في إقليم كردستان (32.05%) الى FDI لعموم العراق خلال مدة الدراسة.

المبحث الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في إقليم كردستان العراق

يهدف هذا المبحث الى التعرف على علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي معبراً عن النمو الاقتصادي) في الأجلين القصير والطويل في إقليم كردستان العراق خلال المدة (2006-2016) باستخدام البيانات الربع سنوية ولتحقيق هذا الهدف سنقوم باختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) وكذلك اختبار فيليبس-بيرون (P-P) واختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag، من أجل بيان مدى تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في إقليم كردستان العراق، والذي سيتم وفقاً لمخرجات البرنامج القياسي (EViews) الاصدار التاسع للسلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج.

3-1- الاختبارات والنماذج المستخدمة في تحديد العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات

3-1-1- اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)

يمكن من خلال هذا الاختبار تجنب الحصول على الانحدار الزائف إذ يعد هذا الاختبار من الاساليب الاحصائية الحديثة في الكشف عن سكون السلسلة الزمنية (Adrangietal,2002:65) تعمل اختبارات جذر الوحدة على الكشف عن مركبة الاتجاه العام وكذلك تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة ساكنة، إذ تتسم البيانات الاقتصادية في الغالب بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة سكون السلاسل الزمنية. (الطائي، 2009: 506)

وأهم اختبارات جذر الوحدة للسكون هي:

3-1-1-1- اختبار ديكي - فولر البسيط (DF) Dickey – Fuller test

يستلزم هذا الاختبار اجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفرق الاول كمتغير تابع وادخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل وكذلك يمكن استخدام تباطؤ الفرق الاول للمتغير وفترة واحدة. (المعموري وآخرون، 2011: 113)

ويعتمد على المعادلات الثلاث الآتية: (Gujarati, 2004:815)

$$\Delta Y_t = \delta_1 Y_{t-1} + u_t \quad \dots\dots\dots (1-3)$$

$$\Delta Y_t = B_1 + \delta Y_{t-1} + U_t \quad \dots\dots\dots (2-3)$$

$$\Delta Y_t = B_1 + B_2 t + \delta Y_{t-1} + U_t \quad \dots\dots\dots (3-3)$$

3-1-1-2- اختبار ديكي_ فولر الموسع Augmented Dickey–fuller Test (ADF)

يعد اختبار ديكي _ فولر الموسع صيغة محدثة من اختبار ديكي _ فولر البسيط 1979 ففي عام 1981 اذ طور كل من ديكي وفولر ثلاث معادلات انحدار مختلفة لاختبار وجود جذر الوحدة وسميت باختبار ديكي فولر الموسع (الصفواوي ويحيى، 2008: 18) ويأخذ هذا الاختبار الصيغ الآتية: (نقار والعواد، 2011: 130)

أ- بدون حد ثابت واتجاه عام

$$\Delta X_t = a_1 Y_{t-1} + \sum B_j \Delta Y_{t-j} + e_t \quad \dots\dots\dots (4-3)$$

ب- مع حد ثابت وبدون اتجاه زمني

$$\Delta X_t = a_0 + a_1 Y_{t-1} + \sum B_j \Delta Y_{t-j} + e_t \quad \dots\dots\dots (5-3)$$

ج- مع حد ثابت واتجاه زمني

$$\Delta X_t = a_0 + a_2 t + a_1 Y_{t-1} + \sum B_j \Delta Y_{t-j} + e_t \quad \dots \dots \dots (6-3)$$

إذ أن:

Y: السلسلة المراد اختبارها

Δ: الفروق الاولى للسلسلة

E_t: حد الخطأ العشوائي

3-1-1-3 اختبار فيليبس _ بيرون (p-p) Philips-Perron Test

يتميز اختبار فيليبس _ بيرون عام 1988 عن اختبار ديكي _ فولر في انه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، وكذلك يمتلك قدرة اختبارية احصائية أدق من اختبار ديكي _ فولر الموسع لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير، ويقوم اختبار فيليبس _ بيرون على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة من خلال استخدام طريقة لا معلمية (Non-Parametric) لتباين النموذج على عكس اختبار ديكي _ فولر الموسع الذي يستخدم طريقة معلمية (معيارية). (Verbeek,2004:273)

ويتطلب اختبار فيليبس _ بيرون تقدير المعادلة الآتية: (بتال وآخرون، 2013: 19)

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 y_{t-1} + a_2 t + e_t \quad \dots \dots \dots (7-3)$$

3-1-2-3 نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model

إن اختبارات التكامل المشترك التقليدية تتطلب ان تكون المتغيرات قيد الدراسة من نفس الرتبة وهذا يعد قيداً على استخدام هذ الاختبارات في تحليل العلاقة بين المتغيرات، كما ان هذه الاختبارات نتائج هذه الاختبار تكون غير دقيقة في حالة إذا كان حجم عينة الدراسة (عدد المشاهدات) صغيراً، ونتيجة لهذه المشاكل أصبح اختبار الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) يستخدم بكثرة في السنوات الاخيرة، ويتم تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) من خلال الخطوات الآتية:

الخطوة الاولى: تتمثل في تحديد فترة الإبطاء المثلى للفروق الاولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وذلك باستعمال ثلاث اختبارات هي: (الشوريجي، 2009: 157)

- اختبار اكاكي: Akaike information criterion (AIC)
- اختبار هانان - كوين: Schwarz criterion (HQ)
- اختبار شوارز: Hannan-Quinn criterion (SC)

ويتم اختيار فترة الإبطاء المثلى على أساس أقل قيمة للاختبارات أعلاه.

الخطوة الثانية: يتمثل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بواسطة طريقة (OLS).

الخطوة الثالثة: تتمثل في اختبار المعنوية الاجمالية لمعاملات المتغيرات المبطنه بواسطة اختبار (F) وتحسب قيمة (F) بالصيغة الآتية: (Diebold , 2016: 47)

$$F = \frac{(SSeR - SSeU)/M}{SSeU / (N - K)}$$

إذ أن:

SSeR: مجموعة البواقي للنموذج المقيد (فرضية العدم):

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_{k+1} = 0$$

SSeU: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (النموذج الأصلي) أي (الفرضية البديلة)

$$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \dots \neq \alpha_{k+1} \neq 0$$

M: عدد معاملات النموذج المقيد

K: عدد معاملات الأنموذج غير المقيد

N: عدد المشاهدات

الخطوة الرابعة: يتم مقارنة قيمة (F) بقيمة (F) الجدولية (الدرجة) والمحسوبة من قبل بيساران وآخرون، وهناك قيمتان جدوليتان لإحصاء (F) لأنه يمتلك توزيع غير معياري، قيمة الحد الأدنى وتفترض ان المتغيرات مستقرة في الفروق الاولى لقيمتها، ويكون الاستنتاج وفق الحالات الآتية: (شومان وحسن، 2013: 191)

1- إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الاعلى لقيمة (F) الجدولية فسوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات).

2- إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة الحد الادنى لقيمة (F) الجدولية فيتم قبول فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

3- إذا كانت قيمة (F) المحسوبة تقع بين قيم الحدين الادنى والأعلى لقيم (F) الجدولية فأن النتيجة عدم إمكانية تحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين التغيرات من عدمه.

3-2- تحليل النتائج القياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

3-2-1- المتغيرات المستعملة

1- الاستثمار الأجنبي المباشر: (FDI) وهو المتغير المستقل.

2- الناتج المحلي الاجمالي: (GDP) وهو المتغير التابع.

يوضح الجدول (3-1) السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية التي تم تناولها في دراسة العلاقة بين المتغيرات.

جدول (1-3) البيانات السنوية لـ FDI و GDP (مليون دولار)

الاستثمار الأجنبي المباشر (2) FDI	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1) GDP	السنوات
-	6011	2006
735	12269	2007
123	21097	2008
129	19645	2009
867	19866	2010
567	20513	2011
666	23671	2012
2442	29000	2013
873	26952	2014
813	26195	2015
40	24149	2016

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

(1) - وزارة التخطيط، حكومة إقليم كردستان، هيئة الاحصاء، قسم الحسابات القومية، سجلات غير منشورة (2006-2016).

(2) - هيئة الاستثمار في إقليم كردستان، مديرية الدراسات والمعلومات، تقرير الاستثمار (2006-2016)، صفحات متفرقة.

3-2-2- طبيعة بيانات الدراسة

تم تحويل البيانات السنوية في الجدول (1-3) الى بيانات ربع سنوية كما موضحة في الملحق (1)، لغرض تطبيق طرق الاقتصاد القياسي التي ستعطي نتائج أكثر دقة وموضوعية فيما إذا كانت السلسلة الزمنية طويلة.

تم تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربع سنوية طبقاً لطريقة الاقتصادي (DIS) على النحو الآتي: (العفلوكي،

2016: 210)

$$X_1 = Z_{t-1} + 7.5 / 12 (Z_t - Z_{t-1})$$

$$X_2 = Z_{t-1} + 10.5 / 12 (Z_t - Z_{t-1})$$

$$X_3 = Z_t + 1.5 / 12 (Z_{t+1} - Z_t)$$

$$X_4 = Z_t + 4.5 / 12 (Z_{t+1} - Z_t)$$

إذ أن:

Zt - ترمز إلى قيمة المتغير في السنة t

$Z_t - 1$: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة t
 $Z_t + 1$: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة t
 X_i : القيمة الخام للربع i قبل التعديل ، $i = 1,2,3,4$

3-2-3- صياغة النموذج

تم استعمال وتطبيق برنامج الاقتصاد القياسي (EViews) الاصدار التاسع لتقدير واختبار النموذج الأنسب ولقد تم اختيار النموذج الخطي لما له من مؤشرات إحصائية افضل من بقية النماذج الأخرى.

تفترض الدراسة أن للاستثمار الاجنبي المباشر أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في اقليم كردستان العراق، وعلى هذا الاساس سنفترض أن الدالة تأخذ الشكل الخطي الآتي:

$$GDP = f (FDI^+) \dots\dots\dots (8-3)$$

إذ يمثل (GDP) الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كردستان العراق، و (FDI) الاستثمار الاجنبي المباشر في اقليم كردستان العراق ، وتوضح الاشارة فوق المتغير المستقل العلاقة المتوقعة بين المتغير التابع (GDP) والمتغير المستقل (FDI).

اذ نستطيع ان نعبر عن النموذج بالشكل الخطي الآتي:

$$GDP = \alpha_0 + \alpha_1 FDI + E_t \dots\dots\dots (9-3)$$

اذ يمثل E_t حد الاخطاء العشوائية

سنقوم بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) الذي طوره بيساران وآخرون 2001، 2007، اذ يتضمن تقدير معادلة تصحيح الخطأ الشرطي لنموذج حدود الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة بواسطة نموذج (p, q_1, q_2) وكالاتي:

$$\Delta GDP = \delta + B_1 GDP_{(t-1)} + B_2 FDI_{(t-1)} + \sum_{i=1}^{p-1} \phi_{1i} \Delta GDP_{(t-i)} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \phi_{2i} \Delta FDI_{(t-i)} + u_t \dots\dots\dots (10-3)$$

إذ يشير الرمز (Δ) إلى الفروق الأولى للمتغير في حين تشير (ϕ) إلى جزء القاطع و (u_t) الى أخطاء الحد العشوائي وتمثل $(p, q_1, q_2, \dots, q_k)$ فترات الإبطاء للمتغيرات (FDI , GDP) على التوالي. ويخبرنا نموذج (ARDL) من خلال المعادلة (10-3) أن حجم الناتج المحلي الاجمالي يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة والقيم المتباطئة للمتغير المستقل، فالقيم المتباطئة للمتغير التابع (GDP) أدخلت لتأخذ في الحسبان تكييف الناتج

المحلي الاجمالي للتغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فإن نموذج (ARDL) يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل.

3-2-4- اختبارات جذر الوحدة

تعد اختبارات جذر الوحدة من الاختبارات الدقيقة التي تحدد مدى سكون السلسلة الزمنية ومعرفة الخصائص الزمنية لها من حيث درجة تكاملها، وعلى الرغم من أن طريقة الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة لاختبار الحدود قابلة للتطبيق بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية ساكنة في مستوياتها الأصلية (0) أي متكاملة من الدرجة صفر، أو أن تصل الى السكون بعد أخذ فروقها الأولى (1) أي متكاملة من الدرجة الأولى، أو خليط من الاثنين، فإنه ما يزال من الضروري التأكد من أنه لا يوجد أي متغير متكامل من الدرجة الثانية (2)، وللتحقق من درجة تكامل المتغيرات نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون، ويوضح الجدول (3-2) نتائج اختبارات السكون (جذر الوحدة).

جدول (3-2) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند المستوى الأصلي للبيانات

المتغيرات	P.P				A.D.F			الحد الثابت	
	القيم الحرجة			قيمة تاو	القيم الحرجة				قيمة تاو
	%10	%5	%1		%10	%5	%1		
LFDI	-2.619	-2.960	-3.661	-1.435	-2.629	-2.981	-3.711	-2.716	
	-3.215	-3.562	-4.284	-1.545	-3.229	-3.587	-4.339	1.127	
	-1.610	-1.952	-2.641	-0.017	-1.609	-1.954	-2.656	0.218	
LGDP	-2.619	-2.960	-3.661	-1.631	-2.622	-2.967	-3.679	-1.436	
	-3.215	-3.562	-4.284	-1.481	-3.233	-3.595	-4.356	-2.594	
	-1.610	-1.952	-2.641	1.388	-1.610	-1.952	-2.647	1.001	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي EVIEWS الاصدار التاسع.

تشير نتائج الجدول (3-2) الى أن السلسلة الزمنية للمتغيرين (الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الاجمالي) تحتوي على جذر الوحدة، لأن القيم الاحتمالية قيم غير معنوية احصائياً عند مستوى اقل من (10%) للمتغيرين قيد الدراسة، مما يعني قبول فرضية العدم (H0) التي تقول بأن السلسلة الزمنية غير ساكنة في مستوياتها الاصلية، وبالتالي يمكن القول بأن هذه السلسلة غير ساكنة من الدرجة [0] وتحتوي على جذر الوحدة، لذلك سيتم أخذ الفروق الأولى لهذين المتغيرين، كما موضح في الجدول (3-3).

جدول (3-3) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند الفروق الأولى للبيانات

P.P				A.D.F				المتغيرات
القيم الحرجة			قيمة تاو	القيم الحرجة			قيمة تاو	
%10	%5	%1		%10	%5	%1		
-2.621	-2.963	-3.670	-2.724	-2.629	-2.981	-3.711	-1.948	الحد الثابت
-3.218	-3.568	-4.296	-2.840	-3.229	-3.587	-4.339	-5.579	حد ثابت مع اتجاه عام
-1.610	-1.952	-2.644	-2.736	-1.609	-1.954	-2.656	-1.965	بدون
-2.621	-2.963	-3.670	-3.904	-2.622	-2.967	-3.679	-2.903	الحد الثابت
-3.218	-3.568	-4.296	-3.740	-3.221	-3.574	-4.309	-3.014	حد ثابت مع اتجاه عام
-1.610	-1.952	-2.644	-4.014	-1.610	-1.952	-2.647	-2.714	بدون

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي **EVIIEWS** الإصدار التاسع.

يتضح من الجدول (3-3) أنه بعد أخذ الفروق الأولى للسلسلة الزمنية أصبحت ساكنة ولا تتضمن جذر الوحدة، وهذا يعني قبول الفرض البديل (HI) بمعنى أن المتغيرين متكاملان من الدرجة الأولى ((1)).

3-2-5- نتائج اختبار التكامل المشترك وفق نموذج (ARDL)

يوضح الجدول (4-3) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنتائج المحلي الإجمالي (GDP).

جدول (4-3) نتائج التقدير الأولي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي

Variable	Coefficient	Std.Error	t.statistic	Prob
LGDP(-1)	1.693	0.095	17.760	0.000
LGDP(-2)	-0.783	0.084	-9.234	0.000
LFDI	0.051	0.011	4.546	0.000
LFDI(-1)	-0.063	0.020	-3.050	0.006
LFDI(-2)	0.028	0.023	1.234	0.231
LFDI(-3)	-0.023	0.020	-1.147	0.264
LFDI(-4)	0.026	0.011	2.401	0.026
C	0.782	0.175	4.467	0.000

R-Squared	0.998	Mean dependent var	10.062
Adjusted R-Squared	0.997	S.D. dependent var	0.142
S.E of regression	0.006	Akaike info criterion	-6.916
Sum Squared resid	0.000	Schwarz criterion	-6.536
Log likelihood	104.833	Hannan-Quinn criter	-6.800
F-statistic	1709.458	Durbin-Watson stat	1.541
Prob (F-statistic)	0.000		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي EVIEWS الاصدار التاسع.

يلاحظ من الجدول (3-4) ان النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية (ARDL) هو من الرتبة (2,4) حسب معايير اختبار فترات الابطاء، إذ يتم اختيار طول الابطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، لذلك ستكون رتبة نموذج (ARDL) من الرتبة (2,4).

كما تشير نتائج التقدير الاولي في الجدول (3-4) أن معامل التحديد بلغ (0.99) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج، وان معامل التحديد المصحح بلغ كذلك (0.99) وهذه نتيجة طبيعية إذ كلما قل عدد المتغيرات المستقلة كلما ازدادت قيمة معامل التحديد المصحح وبالعكس.

3-2-6- اختبار الحدود للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الاجمالي

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير المستقل) والنتاج المحلي الاجمالي (المتغير التابع) يتم حساب احصائيتين هما: اختبار احصائية (F) للفرض العدم (Ho) القاضي بأن معلمات المستويات المبطنة للمتغيرات المتباطئة تساوي جميعها الصفر، أي:

$$H_0: B_k = 0$$

بمعنى آخر عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، ضد الفرضية البديلة (H₁):

$$H_1: B_k \neq 0$$

أي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

اما الاختبار الثاني فهو حساب احصائية (t) لاختبار فرضية العدم بأن معلمة المتغير التابع المتباطئ تساوي الصفر (H₀:B_k=0) فإذا كانت قيمة احصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجة فأنا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، اما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فأنا نقبل فرضية العدم، والجدول (3-5) يوضح نتائج اختبار الحدود الخاص لنموذج (ARDL).

جدول (3-5) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الاجمالي

Test Statistic	Value	K
F – Statistic	10.00156	1
Critical Value Bounds		
Significance	l0 Bound	l1 Bound
10%	4.040	4.780
5%	4.940	5.730
2.5%	5.770	6.680
1%	6.840	7.840

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي **EIEWS** الاصدار التاسع.

تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (10.00156) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (1%) وهي تساوي (7.840) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي ان هناك توازن طويل الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الاجمالي وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال مدة الدراسة.

3-2-7 - نتائج تقدير معاملات الاجل الطويل والاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ينبغي الآن الحصول على المقدرات الطويلة والقصيرة الأجل لمعاملات النموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ، والجدول (3-6) يظهر ذلك.

جدول (3-6) نتائج تقدير معاملات الاجل الطويل والاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std.Error	t.statistic	Prob
D(LGDP(-1))	0.783	0.084	9.234	0.000
D(LFD))	0.051	0.011	4.546	0.000
D(LFDI(-1))	-0.028	0.023	-1.234	0.231
D(LFDI(-2))	0.023	0.020	1.147	0.264
D(LFDI(-3))	-0.026	0.011	-2.401	0.026
CointEq(-1)	-0.090	0.020	-4.411	0.000

Long Run Coefficients

Variable	Coefficients	Std.Error	t.statistic	Prob
LFDI	0.211	0.032	6.465	0.000
C	8.694	0.212	40.875	0.000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي **EIEWS** الاصدار التاسع.

تشير نتائج الجدول (3-6) الى وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنتائج المحلي الاجمالي (GDP)؛ لأن معلمة تصحيح الخطأ (-0.09) سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى أقل من (0.01)، إذ يعبر معامل تصحيح الخطأ عن سرعة التكيف بين الأجل القصير الى الاجل الطويل، وهو ما يستلزم أن يكون سالباً ومعنوياً حتى يقدم دليلاً على وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، ومن خلال النتائج تظهر قيمة (ECM) أنها معنوية وتأخذ القيمة السالبة أي الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن.

نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ تأخذ الاشارة السالبة وهي معنوية احصائياً عند مستوى أقل من (0.01) مما يعني أن اختلال التوازن الطويل الاجل يصحح خلال (9%) من الزمن، كما تشير معاملات الاجل الطويل الى وجود تأثير طردي بين (FDI) و (GDP) عند احتمالية (0.01)، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (100%) تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (21%) وهو ما ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية ومع فرضية البحث، أي وجود أثر معنوي ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في اقليم كردستان العراق خلال مدة الدراسة.

أظهرت نتائج معاملات الأجل القصير ومقدرات الأجل الطويل وجود علاقة ايجابية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ومع أغلب الطروحات والدراسات التطبيقية حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يكون له دور مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال رفع الطاقة الانتاجية في اقليم كردستان لما يمتلكه من رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا متطورة وقدرات وخبرات ومهارات أخرى.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً- الاستنتاجات

1- لقد مر اقتصاد اقليم كردستان العراق بمراحل صعبة ومعقدة اختلطت فيها عوامل سياسية واقتصادية، أبرزها الأزمة المالية التي يمر بها الاقليم منذ عام (2014) والى الآن، مما انعكست بشكل سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى النمو الاقتصادي في الاقليم.

2- لقد شهد اقليم كردستان العراق تطور ملحوظ في البيئة الاستثمارية من خلال تطور البنى التحتية واصدار القوانين والتشريعات، أبرزها اصدار قانون الاستثمار رقم (4) لعام (2006)، مما ساهم ذلك في تخفيف القيود وتقديم إعفاءات ضريبية وبالتالي ساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- كان هناك تذبذب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى اقليم كردستان العراق خلال المدة (2006- 2016) متأثراً بالأزمات السياسية والامنية الاقتصادية العالمية منها والمحلية، فقد كان أعلى مستوى له عام (2013) بأهمية نسبية (33.66%) وذلك نتيجة لتعافي الاقتصاد العالمي من آثار الازمة المالية العالمية وزيادة حركة الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن تحسن الوضع الأمني والسياسي في العراق وبالتالي تشكلت بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكان أدنى مستوى له في عام (2016) بأهمية نسبية (0.55%)، إذ يعود سبب هذا الانخفاض الى تدهور الاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية في المنطقة بشكل عام وفي العراق بشكل خاص وانعكاساتها السلبية على البيئة الاستثمارية في اقليم كردستان.

- 4- جاء القطاع السياحي بالمرتبة الأولى إذ بلغت أهميته النسبية (46%) من مجموع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة الدراسة، في حين جاء قطاع الاسكان بالمرتبة الثانية بنسبة (25.25%) وذلك لانخفاض درجة المخاطرة في هذه القطاعات وسرعة فترة الاسترداد، ثم القطاع الصناعي بالمرتبة الثالثة بنسبة (16.06%)، ثم قطاع البنوك بالمرتبة الرابعة بنسبة (9.65%)، وباقي القطاعات بنسب متدنية بلغ مجموعها (3.04%).
- 5- لقد كانت الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر (15.04%) من بين أنواع الاستثمار، بينما كانت نسبة الاستثمار الوطني (76.60%)، وكانت نسبة الاستثمار المشترك (8.36%)، خلال مدة الدراسة.
- 6- بلغ معدل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كردستان العراق (3.21%)، في حين بلغت الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر للإقليم (32.05%) الى اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لعموم العراق خلال مدة الدراسة.
- 7- أوضحت اختبارات السكون للسلاسل الزمنية للاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي، أنها غير مستقرة عند مستواها الأصلي حسب اختبار (ADF) واختبار (PP)، واصبحت مستقرة عند أخذ الفروق الاولى لها.
- 8- أظهرت نتائج التحليل القياسي علاقة أثر معنوية ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي، وأن هناك توازن طويل الأجل بينهما، مما يعني قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثراً ايجابياً على النمو الاقتصادي في اقليم كردستان العراق للمدة (2006-2016).

ثانياً- التوصيات

- 1- العمل على اصدار تشريعات واجراءات تخدم مرحلة ما بعد الازمة المالية وتشجع على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقليم، مع مراعات عدم هدر الموارد واستنزافها لأنها ملك للأجيال الحاضرة والمستقبلية.
- 2- تطوير وتنمية البنى التحتية التي لها أهمية في عملية الاستثمار مما يساهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- 3- وضع سياسات اقتصادية من شأنها توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمار في القطاعات الانتاجية مثل تقديم بعض الاعفاءات والسماحات للاستثمارات التي تتوجه نحو القطاعات السلعية والزراعية والصناعة التحويلية واجراء اصلاحات اقتصادية حقيقية في كافة القطاعات الاقتصادية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي في اقليم كردستان العراق.
- 4- على هيئة الاستثمار في الاقليم والجهات المختصة تسهيل الاجراءات المعمول بها في الدوائر التي لها علاقة بالاستثمار الأجنبي والتقليل من القيود الادارية والبيروقراطية، وضرورة تفعيل قسم النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار.

5- ضرورة وضع سياسات تحد من الأضرار التي تصاحب دخول الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقليم وخاصة سياسة الاغراق الاقتصادي، وتشجيع وتنمية الصناعات المحلية وتقديم التسهيلات لها لمساعدتها على الوقوف بوجه المنافسة مع الصناعات الأجنبية من جهة واستيعاب جزء من الأيدي العاملة من جهة اخرى.

6- الزام المستثمرين والشركات الأجنبية بجلب تكنولوجيا ملائمة لوضع اقتصاد الاقليم وتدريب وتأهيل الأيدي العاملة المحلية، وعدم السماح بجلب تكنولوجيا متقدمة وملوثة للبيئة مما ينعكس بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

7- دراسة امكانية نقل تجربة الاستثمار الأجنبي المباشر في اقليم كردستان الى المحافظات العراقية الاخرى وتجنب أخطائها والاستفادة من منافعها.

المصادر :

القسم الاول- المصادر باللغة العربية

أولاً- الكتب

- 1- البياتي، طاهر فاضل والشمري، خالد توفيق (2009)، مدخل الى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلّي، ط1، دار وائل للنشر، عمان.
- 2- حشاد، نبيل (2008)، الاتجاهات الحديثة في الاستثمار العالمي والاستثمار العربي، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت، لبنان.
- 3- شلغوم، عميروش محند (2012)، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
- 4- العيسى، نزار سعد الدين وقطف، ابراهيم سليمان (2006)، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، مطبعة الحامد، عمان، الاردن.
- 5- معروف، هوشيار (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 6- ناصف، ايمان عطية (2007)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
- 7- الوادي، محمود حسين وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

ثانياً- البحوث

- 8- بتال، أحمد حسين وآخرون (2013)، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (1970-2010)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (6)، العدد (12).
- 9- التميمي، سامي عبيد (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي المباشر 2006، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (2)، المجلد (9).
- 10- الجبوري، عبد الخالق دبّي (2016)، أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق نموذجاً للمدة (2003-2013)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (2).
- 11- الحياني، نعمان عباس ندّا (2013)، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق، مجلة دنانير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العدد (3).

- 12- خليفة، أحمد مبروك محمد ومحمود، ابراهيم سيد عبداللطيف (2012)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الحالة المصرية للمدة (1970-2010)، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات الاقتصادية، القاهرة.
- 13- خلف، بلاسم جميل (2010)، واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر، وحدة البحوث الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 14- خضراوات، عمر ياسين محمود والروسان، محمد (2012)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصادات النامية (حالة الاقتصاد الاردني)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البلقاء التطبيقية، العدد (91).
- 15- زكري، عبد اللطيف شهاب، وحسن، تغريد سعيد (2014)، الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي دراسة عن اقليم كوردستان العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (41).
- 16- الشوريجي، مجدي (2009)، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (6).
- 17- شومان، عبد اللطيف حسن وحسن، علي عبد الزهرة (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (9)، العدد (2).
- 18- الصفاوي، صفاء يونس ويحيى، مزاحم حمد (2008)، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد (14).
- 19- الطائي، فاضل عباس (2009)، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات، كلية علوم الحاسبات والرياضيات، جامعة الموصل.
- 20- العبيدي، سعيد علي محمد وفيحان، ممدوح عطا الله (2015)، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (2)، العدد (4).
- 21- عباس، سامي حميد (2013)، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (2)، العدد (4).
- 22- العقبى، علي قاسم (2011)، دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد العراقي مع اشارة خاصة الى محافظة البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (19).
- 23- المعموري، محمد علي موسى وآخرون (2011)، تحليل العلاقة بين تقلبات سوق الاسهم والنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (17)، العدد (63).

24- نكار، عثمان والعواد، منذر (2011)، منهجية BOX-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ دراسة تطبيقية على أعداد تلاميذ الصف الاول من التعليم الاساسي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (3).

ثالثاً- الرسائل والاطاريح

25- الجبوري، سرمد حميد ياسين صالح (2015)، التحليل الكمي لأثر الانفاق العام في النمو الاقتصادي في دول نامية مختارة (دراسة تحليلية للمدة 2009-2012)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

26- صالح، قتيبة محمد (2005)، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

27- العفلوكي، ريسان حاتم كاطع (2016)، دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مختارة مع اشارة خاصة الى اقليم كردستان العراق، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

رابعاً- الوثائق والنشرات والتقارير الرسمية

28- صندوق النقد الدولي (2006-2013)، دليل الاحصاءات والبيانات، الاحصاءات المالية الدولية.

29- هيئة استثمار إقليم كردستان العراق، دائرة الدراسات والمعلومات، تقرير المشاريع الاستثمارية المجازة، (2006-2016).

30- وزارة التخطيط، حكومة اقليم كردستان، هيئة الاحصاء، قسم الارقام القياسية، (2008-2016).

القسم الثاني- المصادر الأجنبية

31- Diebold, X Francis (2016), Time-Series Econometrics A Concise Course, University of Pennsylvania, 17th, USA.

32- Gujarati, N. Damodar (2004), Basic Econometrics, 4th Edition, The McGraw – Hill Companies.

33- Ruffin and Gregory (1997), Principles of Economics, USA.

34- Verbeek, Marno (2004), A Guide to Modern Econometrics, 2nd Edition, John Wiley & Sons Inc, England.

35- Adrangi Bahram, Chatrath Arjun, Sanvicent Z.e Antonio (2002), Inflation, Output, And Stock Prices: Evidence From Brazil, The Journal of Applied Business Research, Volume (18).

ملحق (1) البيانات الربع سنوية للمتغيرات

LFDI	LGDP	السنوات
5.866468	9.786223	2008
5.298317	9.903188	2008
4.820282	9.94827	2008
4.828314	9.930762	2008
4.844187	9.912943	2009
4.85203	9.8948	2009
5.398163	9.887002	2009
6.006353	9.889794	2009
6.380123	9.892578	2010
6.652863	9.895355	2010
6.721426	9.900834	2010
6.625392	9.908923	2010
6.522093	9.916897	2011
6.405228	9.924858	2011
6.361302	9.947887	2011
6.403574	9.984929	2011
6.444131	10.02069	2012
6.483107	10.05518	2012
6.788972	10.09975	2012
7.194437	10.15304	2012
7.482119	10.20367	2013
7.705262	10.25182	2013
7.716906	10.26618	2013
7.525101	10.24821	2013
7.286876	10.22991	2014
6.974479	10.21127	2014
6.763885	10.19828	2014
6.746412	10.19122	2014
6.728629	10.18411	2015
6.710523	10.17694	2015
6.57368	10.1635	2015
6.259581	10.14361	2015

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- 1- هيئة استثمار إقليم كردستان (2006-2016)، دائرة الدراسات والمعلومات، تقرير الاستثمار.
- 2- وزارة التخطيط_حكومة اقليم كردستان (2006-2016)، هيئة الاحصاء، قسم الحسابات القومية، سجلات غير منشورة.